الفساد والبيروقراطية:

ودورهما في تآكل مضامين الديمقراطية في الجزائر

د.قاسم ميلود
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

تعتبر البيروقراطية والفساد من المؤشرات الأمبريقية التي تدفع بالباحث الأكاديمي إلى استخلاص أحكام حول مستقبل الديمقراطية في الدول النامية ، بحيث أضحى كل منهما يرتبط بمجالات حياتية للمواطنين ، وقد نتوقف عند تصادم مفاهيمي بين البيروقراطية والمواطن من حيث أولوية السيادة بينهما، حيث يؤدي هذا التصادم إلى تأزم في العلاقة بينهما ، فالمواطن يرى نفسه صاحب السيادة من المفهوم الديمقراطي ، بينما تحاول البيروقراطية تكريس دور الدولة السياسي ، فتعتبر نفسها تمثل سيادة الدولة في إطار مؤسساتي ، وعليه فالبيروقراطية هو جهاز يخدم السلطة وليست لديه أي علاقة بالمحيط الاجتماعي ، ومن ثم فالدور الاجتماعي للدولة التي تكرسه عبر الأجهزة الإدارية للتنمية ، يجعل من البيروقراطية جهازا وحيدا لديه كل الصلاحيات التي تحدد مصير المجتمع التنموي ، وكنتيجة لهذا التركيز الوظيفي ، فقد أدى التراكم القوي للبرامج التنمية وقلة الكفاءة الإدارية مع قدرة تغلغل مجموعات المصالح إلى بروز ظاهرة الفساد علنا مما جعل حالة من الإحباط والاحتقان الجماهيري تبدو وتتجلى في قلة الثقة والعزوف الانتخابي والابتعاد عن المشاركة السياسية ، وعليه يحاول المقال معالجة إشكالية في غاية الأهمية وهي:

إلى أي مدى استطاعت البيروقراطية ومظاهر الفساد التأثير في مضامين الديمقراطية؟

الفرضية : كلما زاد التركيز على الجهاز البيروقراطية في تنفيذ برامج التنمية ، كلما زاد الفساد وبالتالي أثر ذلك على مستقبل مضامين الديمقراطية في الجزائر.

منهج الدراسة :لقد تم اختيار المنهج البنائي الوظيفي نظرا لقدرته علة تفسير طبيعة العلاقة بين متغيرات لها صلة وثيقة بالمؤشرين ودورهما في التأثير على الامتداد الجغرافي للديمقراطية ، وعليه فالمقاربة البيئية ومدخل النظم لبرانتالنفاي سيمكن من إعطاء صورة حقيقية للباحث حول التفاعل السياسي لتلك المتغيرات

Abstract :

Is democracy living real threats ?through my little reading of what researchers are writing, I revealed the distortions and corrosion that characterized democracy systems especially in developing countries. This article, Algeria is a pattern of study, finally, I find the real threats that make democracy in difficulties even will be less effectiveness within sustainability of those factors.

1- Frosted of hybrid bureaucracy as the only actor in development process
2- With closed public administration, any reforms attempts be out due to bureaucratic resistance .that's why integrity, transparancy, accountability threats bureaucracy process.
3- Corruption conquered large space of policy interests, during that, many laws had been promulgated to fight it.
4- There is no role for stakeholders at local level, whether controlling or managing with public administration decisions.

As result to this study ,the political and administrative systems stared to loose people's trust through electoral abstentions , and civil societies is in fringe of locale development participation , no relation with universities and its environment as well. So I find very high degrees of correlation between bureaucracy interferences, corruptions due to lack of strategic vision, monitoring committees with high and perfect tools of controlling corruption.

المستخلص:

يدور محور المقال حول العوامل السياسية والإدارية والأزمات التي تعيشها الجزائر ودوره في تآكل مضامين الديمقراطية المحلية ، ومن خلال تحليل لبعض المؤشرات وفق المنهج البنائي الوظيفيي ، فقد بدت لنا الرؤيا أن مستقبل الديمقراطية في الجزائر مهدد بإفراغها من محتواها الحقيقي والعودة الى حالة الفوضى إذا ما استمرت تلك المتغيرات تلعب الدور الفاعل في الحراك الاجتماعي ،الاقتصادي، السياسي.وعليه كانت خلاصة المقال أن تعزيز الجهاز البيروقراطي وجعله الفاعل الرئيسي في عملية التنمية خاصة وأنه يفقد الكادر المؤهل لإدارة التنمية ٌقد يسيئ في استعمال صلاحياته ويقوض المبادرات المجتمعية ، وهذا يؤثر لا محال على تكريس المبدأ الديمقراطي القائم على التشاركية. كما أن ظاهرة الفساد التي مافتئت تتغلغل في وتنخر مقدرات المالية للدولة أمام وعي المواطنين ، فهذا أيضا لعب دور كبير في إفقاد الديمقراطي وزنها وقيمتها بالإضافة الى تركيز السلطة السياسية على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين بدون بناء سياسات متعاضدة مواءمة في الافق ، جعل ذلك مستوى الإنفاق يرتفع دون عائد تستفيد منه في الأمد البعيد.

ينعالج الموضوع من خلال المحاور التالية:

- الديمقراطية في عالم الفوضى
- دور الفساد في انحلال القيم الديمقراطية أمام الجمود البيروقراطي
- الفساد والبيروقراطية وعلاقتهما بظاهرة الممانعة الانتخابية Abstention.

كثيرا ما يعتقد الباحثون المتخصصون في علم السياسة أن الظواهر الإدارية عبر مختلف البلدان النامية متماثلة، يتم من خلالها توظيف نفس المداخل والمناهج التي تبحث في تحليل وفهم مدى الترابط والتفاعل بين مختلف المتغيرات التي تضبط حركية الظواهر في المجال المكاني والزماني التي تعيشها بلدان الدول المتقدمة، وأنا في اعتقادي أن مواضيع النظم الإدارية والسياسية لم تعد تستجيب للمداخل الكلاسيكية والمناهج العلمية العادية ، فالتغير في الثقافات والمسلمات دفعت بالبحوث الى تغيير من صياغة الفروض الملازمة لتطور الظواهر مقابل ما يحدث في البيئة المحيطة بالتنظيم، ولعل ما يدفعني الى الدفاع على بعض المداخل الضرورية في الدراسة ، هو فاعليتها في تقريب الصورة الحقيقة والنماذج الواقعية والكشف عن التغييرات الطارئة التي مست الظاهرة ، خاصة وأن فريد ريجز(رائد الفكر الإداري ومؤسس الادراة العامة المقارنة) يقر بحقيقة أنه ليس التشابه في الهياكل والمؤسسات يعني التشابه في المهام ، وهنا أقصد اننا لا يمكن أن نجعل من الدول المتقدمة نماذج مرجعية حتي نقيس من خلالها درجة التقدم والنمو لدى الدول النامية، لكون أن الاختلاف بين الشعوب على حسب رأي صامويل هانتغتون هو اختلاف حضاري أساسي ، وأن الصراع ليس في الاختلاف الإيديولوجي وإنما في التنافر والتضاد الديني.لقد أكدت عدة دراسات أن التغير الاجتماعي والبعد الثقافي والتطور التاريخي ، عوامل فعالة في صياغة تنظيمات اجتماعية وإدارية بشكل تستجيب للمؤثرات البيئية – الداخلية ، الخارجية – وفق قانون Offensif>Défensif بعنى كمية المعلومات والمؤثرات التي يتلقاها التنظيم أكثر من وجود تمكين اداري دفاعي يقاوم التغيير . فالمداخل الأكثر توفيقا وفاعلية هي المداخل والمناهج التي تأخذ بعين الاعتبار المتغييرات البيئية التي يتفاعل معها التنظيم الإداري فيتأثر بها ويؤثر فيها ، والأصلح توظيف المدخل الايكولوجي –البيئي-(جان جاوس ، فريد ريجز) أو المدخل البيئي المقارن (أحمد صقر عاشور) كما يمكن استخدام المدخل العبر – ثقافي أو المدخل النظم systémique فاني أرى كل هذه المداخل تصلح أن تكون أدوات تحليلية تكشف حقائق علمية من خلال اعتمادها على المقاربات الكمية والإحصائية في تفكيك فوضى التنظيم الحاصل في الدول النامية.

فكيف بنا قياس مستوى التقدم والتخلف الديمقراطي بمرجعية غربية، بالرغم من أن نفس القيم الديمقراطية التي يؤمن بها الغرب ، لم تنتج لنا نفس الأنظمة السياسية والإدارية.

1- الديمقراطية في عالم الفوضى

ركز **صامويل هانتيغتن** على مسألة القدرة التكيفية لمنظمات المجتمع المدني كمعيار ضروري لتقييم فاعلية المجتمع المدني والذي يؤكد أن القلب المحرك لعمليات التفاعل الايجابي بين أطراف العمليات البيئية هي الديمقراطية ، فالقدرة على التكيف ، الاستقلالية ، التعقد ، التجانس هي معايير كاشفة على فاعلية المنظمات المجتمع المدني.لهذا السبب تتجه كثير من الاراء الفكرية والبحثية الى توظيف المجتمع المدني كشريك أساسي واستراتيجي للمجتمع السياسي سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي ، فمنظمات المجتمع المدني ليس غاية في ذاتها بل المجال الذي يمارس المواطن من خلالها الديمقراطية ، وتحقق الانسجام والتطابق بين انساق والفروع الاجتماعية مع المؤسسات السياسية في الدولة ، كان نتيجة حتمية أن الديمقراطية أوجدت الإطار الذي تكامل واندمج من خلالها مقومات الامة والقومية. فبالنسبة لهانتيغتون لا يمكن تحقيق النظام الديمقراطي في ضوء تكاثر المؤسسات والتنظيمات ، بل معدل المشاركة السياسية وارتفاع معدل التحديث السياسي يعتبران مؤشران قويان لفاعلية الثقافة الديمقراطية[1] .

وفق مرجعية الفكر السياسي من أجل تحديد العلاقة بين المجتمعين في الجزائر(المدني والسياسي) ، ووفق الفكر الغربي الذي يحدد العناصر المعرقلة في التوافق والتكامل ، نذكر استدامة التمثيل البيروقراطي للدولة وما تحدثه من تفكك في الروابط الشراكة ومعاني التضامن ، كما أن محاولة تأسيس لثقافة سياسية ناتجة عن ما تصدره المؤسسات السياسية من لوائح وقوانين لا يمكن أن يكون الا مرحلة في الزمان والمكان لكونها لا تندرج ضمن مشروع حضاري أخلاقي بل تعكس نظرة إيديولوجية وفئوية ضيقة تعبر على ذاتية مطلقة قابلة للتحول في زمن ومكان مغايرين من نفس الدولة،لهذه الأسباب تحدث **ايسنستاين** على مسألة تآكل الديمقراطية بفعل نقص الثقة وفقدان المشروعية .ففي رأيه عناصر إضعاف الديمقراطية تتمثل في :

1. القوانين التي تؤدي الى خلل في التوزيع واللاعدل.
2. القوانين التي تكتسي بالديماغوجيا وتشكل صورا غير صحيحة لصاحب القيم.
3. الفساد والاوليغارشية في الاستحواذ على مكتسبات الديمقراطية.

ويضيف **ايسنستاين** تحليله حين يورد "متغير البيروقراطية (تركيز مفرط للسلطة) عن طريق إنتاج وتوزيع المعلومات وإمكانية الوصول الى المعلومة وأزدياد الصبغة المهيمنة وإضفاء طابع تكنوقراطي على المعرفة والمعلومات المتصلة بالعملية السياسية"[2].فبفعل الإقصاء والاستحواذ على مراكز القرار مقابل التغيير الاجتماعي الذي يطال الوعي العام سينتهي أمر التحول في منظومة القيم المشكلة لأجزاء مشروع التحديث إلى تآكل المشروع الديمقراطي والعودة إلى الحالة الأولى للمجتمعات التقليدية، ويرى الكاتب Antoine Berot أن مؤشر ارتفاع العزوف عن التصويت وانخفاض مستوى الانخراط في الأحزاب السياسية هما مؤشران يدلان على موقف المواطنين من العمليات السياسية ومن السلوكيات غير المبررة لممارسي السياسة[3] مما سيؤثر سلبا على النمو الديمقراطي . والحال يعم على معظم الدول خاصة منها النامية ، حيث توصل باحث انثروبولوجي فرنسي الى نتيجة واقعية بعد دراسته لواقع الإدارة العامة في الدول الإفريقية ، أن الهوة بين المنظومة القانونية والتطبيق الفعلي شاسع وقد يصطدم الدارس حين يكتشف أن المرافق الرسمية في معظم دول أفريقيا (مثل القطاع الصحي ، العدالة ، الجمارك ، البلديات) تحولت الى ممتلكات خاصة بفعل تنامي الاستحواذ على المناصب من عائلات لها نفوذ كبير وقوى اجتماعية متغلغلة في كيان الدولة[4].

من خلال الدراسات والبحوث التي ركزت على التجارب العربية في تبني النظام الديمقراطي ، خلصت معظمها إلى القول أن المرتكزات الأساسية التي تقوم عليا الديمقراطية لا ترق إلى مستوى الانسجام والتكامل بسبب التصادم في

نقل وتجسيد مفاهيم الحرية والمساواة في مختلف الممارسات الأنظمة السياسية مع الواقع المفكك في كثير من المجتمعات العربية خاصة ودول النامية من جهة أخرى ، حيث يلخصها على خليفة الكواري في مايلي:

- عدم اكتمال الشروط المثالية للانتقال الديمقراطي ، وتوطد ثقافة سياسية لدى النخب الحاكمة الى الاستحواذ على السلطة ويكون التغيير والإصلاح من جهتهم فقط وهنا نستحضر تحليل David Gaeber الذي كتب مقال حول الثغرات الديمقراطية [5]، حيث يطرح العديد من التساؤلات حول مصدر وحقيقة الديمقراطية وما مدى تطابقها مع النموذج الأثيني- اليوناني[6]، ومن الملاحظات التي أوردها تتركز حول التركيز على الديمقراطية المؤسساتية التمثيلية وإهمال توسيع التعامل بالقيم والثقافة الديمقراطية ، كما يجمع بين مفهوم الديمقراطية والفوضى حيث تمثل الاحتجاجات والمظاهرات التي يقمعها النظام مؤشر قوي للممارسة الديمقراطية من قبل الشعب ، ويخلص في حديثه أن النخب السياسية التي تتزعم التغيير نحو إرساء القيم الديمقراطية ، هي من تمارس الإقصاء والاستحواذ على السلطة ، وعليه فالنموذج الغربي لا يمكن اعتباره رائدا يعكس الصورة الحقيقية لممارسات السلطة مع مقومات الديمقراطية[7].
- من أسباب التشوهات الانتقال الديمقراطي هو استيراد النموذج الديمقراطي الغربي الذي يستند الى تحرير الفرد من أي عقبة تحيل بينه وبين تحقيق حقوقه الشاملة ، فمن الناحية السوسيولوجية فإن إسقاط النموذج على التركيبة الاجتماعية للمجتمعات العربية واجه عدة عقبات منها أن هذه المجتمعات في أصلها التقليدي تتمتع بمركزية السلطة الأسرية وأن العادات والتقاليد تمثل القيود الاجتماعية الرادعة لفكرة خروج الفرد عن النظام العام وهذا ما اصطلح تسميته عند **فريد ريجز** بالمنظمات الأولية التي لا تسمح بفكرة التعدد العضوي ولا التعاقد والانتساب إلى تنظيمات اجتماعية أخرى.فليس من السهل أن نبحث عن الديمقراطية في البيئة المحيطة بنا وأغلب الأسر تعيش المركزية الأبوية ، وبسبب التقلبات الاقتصادية وخروج المرأة للعمل وتحول منطق الإفراد الى الجانب البراغماتي المادي، أضحت الأسر تفقد وتضمحل قوتها التربوية وسيطرتها ، فبدل من أن تتجه النخبة المتعلمة (المجتمع الخليجي للممارسة السياسية ،اتجهت الى كل المرافق والوظائف الدولة لما لها من امتيازات شخصية والتي أسماها البعض "بالقبلية الجديدة" والتي أضحت تواجه شرائح صغيرة مضادة ، وهي النخبة الرافضة للوضع ، إلا أن حجم هذا الرفض يبدو غير مؤثر"[8] وتضيف الباحثة ثناء فؤاد عبدالله تصنيف الطبقات الاجتماعية في الوطن العربي الى جبهتين: الجبهة الحاكمة والجبهة الكامنة.فأما ما تعلق بالجبهة الاجتماعية تمثلت في القوى الاجتماعية التي حكمت ومازالت ، والتي بدأت بالارتباط بالأجنبي منذ نهايات الاستعمار العثماني ، وبشكل أوضح خلال مرحلة الاستعمار وتدربت لتكون القيادة السياسية بعد الاستقلال بثقافة المستعمر." فكانت الكيانية الاقليمية أكثر اتفاقا مع مصالح الامبريالية ،فهي حالة وسط بين الارتباط الاندماجي والاستقلال الشكلي الذي يخدم طبقات ذات مصالح في الانفصال"[9]

بينما تعنى الانقسام الجبهة الكامنة أو ما اصطلح على تسميته القوة الكامنة وهي الطبقات الشعبية التي خضعت للحكم والاستغلال والتي يؤخذ أغلب فائض عملها إلى الأجنبي، والتي تعد قوام الديمقراطية في صور عدة كتأسيس الشرعية وتحقيق المشاركة والتضامن الوطني ،لكم لعبت القوى الحاكمة في كثير من البلدان النامية دورا بارزا في تكريس القيم الديمقراطية بجميع إشكالها تحت ذرائع عديدة ، منها ذريعة النضج السياسي الذي يرى أصحاب السلطة أن ممارسة الديمقراطية تستوجب الرفع من مستوى التأهيل والرشاد، وفي غياب ذلك يتأجل مشروع الديمقراطية وفق مدخل "الصيانة الديمقراطية" .كما تكمن الذريعة الأخرى في الوحدة الوطنية وان فشلت أمام التحولات الاجتماعية ونزعات الاستقلال عن الحزب المركزي مثل ما جرى في تونس ، المغرب ، الجزائر....الخ وتحت هذه الذريعة

قوضت المشاركة السياسية وحدد مجالات الممارسة الاقتصادية وباتت الحريات مهدد بحجة الحفاظ على توازن النظام العام.أضف الى ذلك ذريعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ترى النخب الحاكمة أن الاوضاع الاقتصادية الداعمة لترقية نوعية حياة المواطنين غير محفزة على توسيع وتكريس الحقوق المنصوص عليها في التشريعات كحق الإضراب وحق الامتناع وحق النقد والاحتجاج ،اذن الحقوق السياسية هي أولى ضحايا البرنامج التنموي[10].

2-دور الفساد في انحلال القيم الديمقراطية أمام الجمود البيروقراطي.

لطالما تصدرت كثير من الدول العالمية وخاصة العربية في سلم الفساد الإداري والمالي والسياسي مقدمة الترتيب من خلال مؤشرات اعتمدتها المنظمة العالمية للشفافية، بسبب غياب عوامل والضوابط التي توجه وتراقب النشاطات المالية والإدارية الفعالة ، حيث أثبتت البحوث الميدانية أن الإصلاحات العميقة والجادة استطاعت في كثير من البلدان إضعاف مرتكزات الفساد وارتقت في جلب الاستثمار نتيجة لمستوى الثقة التي جنته تلك الإدارات العمومية في تطبيقها للإصلاح الإداري الفعال[11]. في اعتقادي أن مسألة معالجة قضايا الفساد تتداخل فواعل وعوامل متباينة من أجل إرساء دعائم تثبيت وتقويم السلوك الإنساني والتنظيمي في بيئات متغايرة تحكمها ثقافات غير متجانسة تضعف فيها مصطلحات القوة الداعمة لتأسيس العدل ، وتقوى فيها متغيرات التشويش والفوضى لاجل إزالة عوامل التهديد وتوسيع الهيمنة في اتجاه تكريس الفساد المستديم.

عموما هناك ارتباط وثيق بين السياسة والإدارة ، والكثير يؤكد أنهما وجهان لعملة واحدة ، بحيث الأولى تصنع السياسة والثانية تنفذها عن طريق الجهاز البيروقراطي ، فبحسب التعريف العامي للمواطن العادي لهذا الجهاز أنه سبب المشاكل الذي يتخبط فيها المجتمع ، فهو ينتج الرتابة والتعقيد ومصدر لتصدع العلاقة بين الإدارة والمواطن.السؤال الذي نطرحه كدارسي علم السياسة ، كيف توصل عامة الناس إلى اعتبار الجهاز البيروقراطي خطر يهدد حياته ؟ ومن جهة أخرى ينتابنا قلق حقيقي أمام تزايد وتغلغل هذا الاعتقاد في الوجع المجتمعي الذي يعتبر الفاعل الحقيقي لإنجاح النظام الديمقراطي.فمن خلال التحليل السياسي الذي يدقق في دراسة مدى نجاح استمرارية شرعية النظام السياسي – الذي يعتبر القوة الوحيدة التي تملك حق التغيير المجتمع بالقانون أو الإكراه- أمام الجمود والتعقيد الذي تطرحه البيروقراطية أمام تحقيق مصالح المواطنين. إذن المعادة صعبة الحل بين القيم الديمقراطية الداعمة لتوسيع المشاركة السياسية من جهة والجهاز البيروقراطي الذي يتحمل التنمية بكل أبعادها في ظل عهد الازمات المالية والفساد والتصادم بين الاختصاصات الإدارية في مجال التنمية.

لقد ثارت إشكالات عديدة حول دور البيروقراطية في التأثير على إرساء القيم الديمقراطية ، واعتقد البعض أن من يمثل النظام السياسية لا يمكن أن يكون ضده، لقد تفطن ماكس فيبر إلى فكرة إنقاذ الحرية والأخلاق من تهديدات البيروقراطية ، عكس ديتوكفيل الذي اعتبر أن الديمقراطية تحمل في طياتها إتجاهات الاستحواذ والإقصاء للآخر (démocratie despotique).بينما يعتقد ماكس فيبر أن البيروقراطية مرتبطة بالرأسمالية العقلانية وبالديمقراطية الحديثة وأن المساواة تتجه كأثر للرشادة البيروقراطية (بالرغم من المساوئ الهيكلية والوظيفية للبيروقراطية إلا أنها نجحت في الاستمرار بسبب الموضوعية والدقة والوضوح الذي تتحلى بها) ، لكن الأثر السلبي ينشأ من خلال تدخل البيروقراطية لتنظيم السوق والتخطيط الاقتصادي ،هذا ما سيرفع درجة الخطورة على مستوى الوطني حين يعجز الجهاز على التحكم في آليات السوق والتنمية ،وتلبية حاجات الجماهير[12]. ومن هنا تثار إشكالية إدارة التنمية في الدول النامية ومدي قدرتها على على خلق الانسجام على مختلق النسيج المكون للهوية الوطنية .وهنا يجب التنويه الى ملاحظة جوهرية ، وهو التباين في الادوار والوظائف للجهاز البيروقراطي من دولة الى دولة حسب قدرتها على المنافسة والتغلغل السلطوي ، فالمنافسة في بعض الدول قد تكون بيم البيروقراطية والتكنوقراطيين ، كما تكون بينها وبين الحزب الحاكم ،هذا يعود الى طبيعة وقدرة ومستوى النخبة البيروقراطية.وقد تمتد أواصر التحاف والتعاون بين أطراف النظام

السياسي والعسكري والبيروقراطي والحزبي ، فالأمر مرده الى التنشئة والثقافة والظروف السياسية لكل دولة. إن النهج السلوكي للبيروقراطية هو انعكاس للخصائص الثقافية والاجتماعية التي تتمثل في احترام رموز السلطة والتأكيد على العلاقات السلطوية الرسمية. حيث يرى **وليام سيفن** أن البيروقراطية نظام اجتماعي يحدد نهج السلوك لأعضائه[13].

تعتمد الأنظمة التقليدية التي خضعت الى عملية التحول الديمقراطي على الجهاز البيروقراطي كفاعل أساسي في العملية التنموية وكذا صيانة النظام السياسي من الاهتراء الذي أصابه وفقد من خلاله الولاء وطاعة الشعب له.لذلك فإن نجاح المسار الديمقراطي مرهون بكفاءة الجهاز في تلميع صوره أمام المواطنين من خلال ما ينجزه ويعالج به الأزمات المجتمعية ، والأنظمة السياسية أدركت وتدرك جيدا مستوى الوعي والنضج الذي وصلت إليه مجتمعاتهم خاصة في ضوء الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإعلام. وبرغم من ذلك تأبى هذه الأنظمة المرور إلى التغيير بما يستوجبه الواقع خوفا من المجهول وكذلك بسبب وضعها الحساس والدقيق الذي تفتقد من خلاله أدوات إعادة الوضع الى مجاله الطبيعي في حالة ما إذا دخلت في إصلاح ولم يتحقق ما توقعته ، كفتح المجال لمنظمات المجتمع المدني المشاركة الفعلية في بناء السياسات العمومية المحلية ، أو التداول السلمي على السلطة بين نخب وأحزاب متعددة التوجهات ، أو فتح مجالات التنمية المحلية بمقاربة الاستثمار المحلي الحر للمجالس المنتخبة .....الخ.وبرغم من ذلك أثبت الدلائل الميدانية مظاهر عديدة أنتجها التسيير السيئ للبيروقراطية ، بسبب تبني النموذج البيروقراطي المركزي القائم على تنميط المنظمات والاجراءات وكذا التضخم الكبير في الأجهزة الإدارية ، نتيجة لحدوث توسع أفقي في بناء النظم الادارية[14].إضافة الى شيخوخة الأساليب التعامل الإداري في بناء القرارات في ضوء التطور الشبكات العنكبوتية ، كما يميز الإدارات العمومية توارث ثقافة سلبية في مفهوم المواطن بالنسبة للموظف العمومي في حين هناك أيضا سوء فهم المواطن للموظف الاداري ، فالأول يعتقد انه يمثل السيادة المركزية وبالتالي لا يعنيه من يكون المواطنن بينما المفهوم الثاني يركز المواطن على فكرة انه سيد وأن الادارة موضوعة لخدمته وهنا يقع الصدام وتتأثر الثقة والولاء والطاعة كمحددات اساسية في الحفاظ على التوازن العام.

من خلال اختراق السلوك البيروقراطي للقواعد الفلسفية المكونة النظام الديمقراطي ، وذلك ما دلت عليه التقارير العالمية حول الممارسات والاختلال الناتجة إما عن فساد مقصود أو فساد ناتج عن نقص في الخبرات وكفاءة الأداء، وكان ذلك من الأسباب التي زعزعت الاستقرار الأمني والسياسي، وكرد فعل منظمات عالمية لهذه الظواهر أن دعت إلى إرساء قواعد الشفافية والنزاهة والمساءلة لحماية النظام العام وتحقيق الاستقرار السلمي من زاوية القضاء على الفساد.لقد تبنت المنظمات العالمية أسلوب الحوكمة أو الحكم الجيد (La bonne gouvernance) ، لقد استعملت عدة مصطلحات في هذا الشأن ، الملاحظ أن الجدال حول تحديد الترجمة مع الوظيفة والبعد الحضاري له ، لم يكن محل نقاش في الدول المتقدمة لان المناخ التنظيمي والإداري عندهم لا يتناقض وفق أبعاده ، فالإدارة العامة في جل الدول المتقدمة ، تبنت النموذج الجديد المرن new public management الذي سهل ولوج آليات التحديث والتوافق وفق المتغيرات البيئية.لكن الجدل شاع في الدول النامية بفعل التناقضات في تطبيق آليات الانتقال الديمقراطي ، فأصبح من الضروري إيجاد أليات وإجراءات للحد من أثار الفوارق والتشققات على مستوى الجبهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بطرح النزاهة والشفافية والمساءلة كعلاج قوي للمشكلات التي تعاني منها المجتمعات حديثة التحول [15].

أ- البيروقراطية الجزائرية وإشكالية تطبيق قواعد الحكم الراشد

من أجل التقليل من مستويات الفساد في الدول المصنفة عالميا، عمدت المنظمة الشفافية الدولية عن طريق مؤسسها بيتر آيجن الى وضع المعادلة التالي :الفساد = حرية التصرف – المساءلة

والمساءلة أنواع ، المساءلة الذاتية(متعلقة بأخلقة الأداء الوظيفي بقيم والمعتقدات الحضارية) ،المساءلة المجتمعية(وتكون حين تتوفر المبادئ والقيم الديمقراطية) ، المساءلة الداخلية(الضوابط التي تحكم الاداء المؤسسات من

تعريف الصلاحيات ، التوظيف ، التدريب ،الشفافية...).وقد تم إضافة متغيرات أخرى فأصبحت المعادلة : الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف)- المساءلة + النزاهة + الشفافية.[16]

فالحكم الراشد جاء ليصحح مسار التسيير ويعالج الاختلال في توزيع السلطات والصلاحيات مع إشراك الفاعلون خارج المجتمع السياسي حتى يساهم في تدبير الشؤون العامة.لقد قدم fussel hans martin. الذي ميز بين أربع أصناف من العوامل:- نظام التحليل – الخصائص العامة- المخاطر- ومرجع المؤقت[17] والنظام يمكن أن تكون الدولة ، الجماعات الإقليمية ، المؤسسات الاقتصادية...ويرى البعض أن نظام الحكم الراشد أدرج السلطة والسياسة في التحليل الاقتصادي وجعل الدولة في مأزق مع السوق.

لقد تضافرت مجموعة وعوامل كثير التي كانت مناخا خصبا لظهور آفة الفساد في الجزائر أين تتحمل السلطة السياسية الجزء الكبير من المسؤولية ،حيث ساهمت في إشاع ثقافة البحث عن المناصب الإدارية التي تستغل في مقايضة القيم بفضل المنصب أو استغلاله للكسب غير المشروع، وقد تفاقمت ظاهرة الفساد واستفحلت مع بداية الألفية الثانية ، بسبب شروع الحكومة الجزائرية في تنفيذ برامج التنمية وفق سياسة المراحل، فأفردت لها مبالغ مالية كبيرة أين كان الجهاز البيروقراطي، الممثل الدولة ، الفاعل الحقيقي في تنفيذ كل السياسات العمومية [18]:

- برامج دعم الانعاش 2001-2004 تخصيص 10 ملايير دولار.
- برنامج دعم النمو 2005-2009 تخصيص نحو 60 مليار دولار.
- برنامج تنويع الاقتصاد الوطني وتحفيز الآلة الانتاجية 2010-2014 تخصيص 286 مليار دولار.

ب- **التنمية مقابل فوضى الخيارات الإستراتيجية :** بالرغم من المخصصات المالية المقدرة للرفع من المستويات النمو الاقتصادي إلا أن الذي نسجله كملاحظات :

- تناقض في توجهات الحكومة الجزائرية ، حيث من جهة كان الطموح هو تحقيق الوصول إلى اقتصاد السوق القائم على الحرية والمبادرات الفردية، ومن جهة أخرى نرى عودة الحكومة الجزائرية منذ مطلع عام 2000 الى سياسات المخططات التي عرفتها في فترة النظام الاشتراكي.
- تحميل الجهاز البيروقراطي مهمة تحقيق التنمية بجميع أبعادها وبالتالي تركيز الانفاق العمومي بيد هذا الجهاز في فترة كان قد عاش الخمول ، فلم يكن ناضجا لمثل هذه العمليات .
- لهذا السبب لم تكن تلك البرامج تكتمل كليا وتؤخر للمخطط الاخر،بسبب عدم كفاءة الجهاز وعدم وجود إستراتيجية وطنية متكاملة تستجيب لطبيعة المشاريع المقصودة.
- بسبب قلة الكفاءة الفنية للقائمين على متابعة تنفيذ البرامج مع قلة إمكانيات والوسائل ورجال الإعمال، لإسناد البرامج والمشاريع ، في ظل التدافع والكثرة ،فإن الملاحظ أن بعضها أنجز بطريقة سريعة فلم يراعى الكفاءة والاستدامة (طريق السيار شرق غرب)فكانت قضية القرن مع قضية الخليفة ، الملاحظ أن قضية الفساد التي تم اكتشافها لم تحرك القضية من قبل أي هيئة تكافح الفساد، بل من قبل وزارة الأشغال العمومية[19]. أضف الى ذلك قضية القرن " الخليفة والفساد المالي والذي تم اكتشاف عجز مالي مقدر بي 400 مليون دولار[20]
- ملاحظة أنه بالرغم من ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي ، إلا أن معدلات النمو لم تتجاوز 3.5% حسب تقرير البنك الدولي.
- وكنتيجة للسياسة الإنفاقية من أجل التنموية الوطنية، التي اتبعتها الحكومة الجزائرية ،فقد استشرى الفساد خاصة أنها تزامنت مع سياسة المخططات ، لأجل ذلك تم تصنيف الجزائر من بين الأكثر الدول فسادا من خلال تقارير منظمة الشفافية الدولية:

السنة	النفطة	المرتبة
2010	2.9	112
2011	2.9	112
2012	3.4	105
2013	3.6	94
2014	3.6	100
2015	3.6	88

الجدول من وضع الباحث حسب ما ورد في التقارير المنظمة.

الملاحظ أيضا أن الفساد يكمن وينبع من الإدارة بدليل أن القانون يجبر فئة من الموظفين ذوي المراكز السلطوية، التبليغ والتصريح على ممتلكاتهم ، بما فيهم المنتخبون، ففي الوقت الذي انطلقت الحكومة الجزائرية في تنفيذ برامج التنمية بالمقابل لاحظنا إلغاء مجموعة من الهيئات الرقابية التي كانت ضرورية في تلك المرحلة لمراقبة الإدارات العمومية :

- الملاحظة على تنفيذ ميزانيات الدولة بعد الرجوع الى قانون تسوية الميزانية- لقد كانت تقنية رقابية يمارسها البرلمان من أجل الكشف على الثغرات المالية ، حيث توقفت الحكومة الجزائرية على استعمال تسوية الميزانية منذ 31 سنة-دائما نسجل عجز يقارب 95% بين الإيرادات السنوية والنفقات المحققة.المثير للانتباه أن النواب صادقوا على قانون تسوية ميزانية 2011 –حيث سجلت عجزا ماليا فعليا قدر بحوالي 3ر3.994 مليار دج - والذي أثار ضغينة النواب ولم يسجل أي إجراء برلماني لمتابعة والكشف على الثغرات المالية المسجلة . نفس الشيء بالنسبة لتسوية ميزانية 2014 والتي أثارت حفيظة النواب بحيث سجلت عجز 3396 مليار دينار ولم يسجل أيضا أي إجراء برلماني للتحقيق في ذلك.هذا ما يفسر المراتب المتقدمة للفساد ضمن الترتيب العالمي للدولة الجزائرية، كما يفسر – حسب تقرير مجلس المحاسبة – عدم وجود آليات قانونية رادعة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، التي أثرت بشكل كبير في تمويل ميزانيات الدولة.
- حل المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها.
- حل هيئة الوسيط الجمهورية (المرسوم 96.113) لدى رئاسة الجمهورية عام 2000[21].
- أضف إلى ذلك التأخر في إنشاء المحاكم الإدارية الإقليمية والتي كان من المفروض تأسيسها في الفترات التي أعلن عن الانتقال إلى نظام القضاء المزدوج ، لان معظم القضايا الفساد كانت ذات طابع إداري.
- يرى بعض المختصين في استقلالية القضاء في الجزائر أنها غير محققة ، بدليل تعيين القضاة ورؤساء المحاكم بمراسيم رئاسية ، وعليه فمتى كان للجهاز التنفيذي دخل في تأسيس هيئات تحقق العدالة ، فإن التعيين في حد ذاته تعتبر طريقة تضييق من حرية عمل القاضي مهما كان موقعه ، ونفس القول حول مجلس المحاسبة من حيث تعيينه وتمويله.
- عدم معرفة السلطة تحديد وصاية الديوان المركزي لقمع الفساد، فبعدما كان تحت وصاية وزارة المالية منذ 2011 ، تم تحويل وصايته الى وزارة العدل حافظ الأختام مع أصلاح في بعض مواده، وبعدها تم إلغاءه دون أن يقدموا أعضاءه التقرير النهائي على نشاطهم ، لتم تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومكافحته وذلك في يوم 2016/09/14.
- الملاحظة الأخرى هو إصدار قانون يحمي المسير ويرفع التجريم على فعل المسير.فبالرغم من أن لقي ترحيبا واسعا لما سوف يدفع بعجلة النمو دون خوف من المسير ، الا أنه ترك شيئ من الشك والريب لدى البعض **المادة: 06 مكرر الامر رقم 15 - 02 المؤرخ في 23 يوليو سنة 2015**"لا تحرك الدعوى العمومية ضد

مسيري المؤسسات العمومية والاقتصادية التي تملك الدولة كل رأسمالها او ذات الرأسمال المختلط عن اعمال التسيير التي تؤدي الى سرقة أو اختلاس أو تلف أو ضياع أموال عمومية آو خاصة إلا بناء على شكوى من الهيئات الاجتماعية للمؤسسة المنصوص عليها في القانون التجاري وفي التشريع الساري المفعول. .يتعرض أعضاء الهيئات الاجتماعية للمؤسسة الذين لا يبلغون عن الوقائع ذات الطابع الجزائي للعقوبات المقررة في التشريع الساري المفعول".

ت- البيروقراطية والحوكمة اتجاهان متعاكسان في التنظيم الاداري الجزائري :

حسب ما ورد من حقائق حول الدور الذي لعبه الجهاز البروقراطي - الذي كان الفاعل والوحيد في تحقيق التنمية- هل يمكن أن نجد صيغ ديمقراطية لتطبيق آليات الحوكمة ، بالرغم من أن الجهاز البيروقراطي الجزائري يرفض التخلي على أدواره السياسية بسبب عدم تخلي الدولة الجزائرية على وظيفتها الاجتماعية ،أضف إلى ذلك أن الحوكمة La gouvernance تفرض تبسيط الإجراءات والانفتاح على البيئة ، مما يجعلها جهاز رخو أما المجتمع المدني. وهذا الأمر ليس في صالح البيروقراطيين والبيروقراطية بدليل أن الشفافية والنزاهة والمساءلة لم نجد لها وجود في التطبيق الواقعي بفعل السرية المهنية.قد ينجح الأمر مع الدول التي تتبنى نظام المانجمنت العمومية New public management التي تستوحي أليات العمل من تقنيات القطاع الخاص.وبالرغم من ذلك يرفع لنا الكاتبان B.Guy peters/John piierre أهم العقبات التي تقف أمام تحقيق التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام[22].

وهناك من يرى أن الحوكمة الحقيقية تعزل دور الدولة وتقوي دور الفواعل الاجتماعية والسياسية.[23]وهذا الذي لم يتحقق في النظام الإداري الجزائري إذ من المؤشرات التي دلت على قوة الجهاز البيروقراطي في التنظيم الحكومي الجزائري هو استحداث وزارات ذات بعد استراتيجي والتوجه للإصلاح الشامل وبعدها تلغى دون سبب وجيه مما جعل الكثير يتساءل عن أهداف السلطة من هذا الإلغاء ، مثل وزارة الإحصاء والاستشراف وكذلك وزارة الإصلاح الخدمة العمومية .في الوقت الذي دعى فيه الوزير المنتدب للإحصاء والاستشراف د.بشير مصطفى الى توحيد معايير إنتاج المعلومة الإحصائية عن طريق إعداد معجم إحصائي وطني يكون مرجعا حقيقيا لبناء الاستراتيجيات والقرارات الدقيقة - كما دعى الى تنصيب مديريات ولائية للتخطيط الإقليمي ، لأنه كان يدرك أن الدراسات الإستشرافية المبنية على قواعد اقتصادية تحتاج الى الدقة والتمحيص في البيانات والمعطيات حتى تكون للرجال القرار القدرة على صياغة القرارات المستقبلية.وقد جاءت هذه المبادرة من خلال فلسفة اليقظة الإستراتيجية التي تنشأ إدارة التأثير وتخلق نظاما دفاعيا حول مقدرات الدولة المستقبلي- لم يمضي على هذه المبادرة الا سنة من العمل ثم ألغيت تماما.من جانب آخر تم إلغاء وزارة الإصلاح الخدمة المدنية والتي كانت ضرورية لتقويض من سلطة التنظيم البيروقراطي،حيث ظهرت بوادر وثمار الإصلاح الإداري خاصة ما تعلق بترقية وتجويد الخدمة العمومية وما انعكس فعلا على علاقة الإدارة مع المواطن .كما يلاحظ على التعديلات الحكومية منذ 2014 هو غياب تصور استراتيجي في اختيار الوزارات الضرورية لمسايرة برامج التنمية، بينما نلاحظ أن السلطة السياسية إما أنها تعتمد أسلوب الإلغاء والاستحداث وإلا أسلوب الدمج والتي لم تراعي التوافق بين الوزارات الجديدة بعد الدمج واللجان البرلمانية التي تعكس التركيبة الجهاز الحكومي ، كلجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة ، ولجنة الثقافة والاتصال والسياحة ولجنة الإسكان والتجهيز والري والتهيئة العمرانية ، في حين ألحقت وزارة السياحة بالتهيئة العمرانية وألحقت وزارة البيئة بوزارة الموارد المائية. في تقديري هذه التعديلات المتعلقة بإلغاء وزارات مهمة ، مثلت عائقا أمام النشاط البيروقراطي وقوضت من سلطانه ، لذلك كان من الضروري إزاحة كل ما يعيق ويقيد الجهاز البيروقراطي. إضافة إلى ذلك إسناد بعض من الوزارات إلى ولاة

وموظفين ذوى الكفاءة العالية مثل وزارة المالية والطاقة والصناعة ..الخ هذا ما يدل على ثقة السلطة في الشخص التكنوقراطي بدافع متطلبات المرحلة .

3- الفساد والبيروقراطية وعلاقتهما بظاهرة الممانعة الانتخابية Abstention .

يعرفها مختصون في علم الاجتماع الانتخابي بأنها عبارة عن ضعف الاهتمام المواطن بالشؤون السياسية للبلد الذي ينتمي إليه ، الشيئ الذي ينعكس بصفة مباشرة على نسبة المشاركة في كل عمل سياسي : كالانتخابات ،والانخراط السياسي في تنظيمات حزبية ....الخ مما يكون هوة بين السياسات القطاعية المعتمدة وانتظارات المواطن.

لقد اهتم كثير من المحللين بدراسة ظاهرة العزوف عن ممارسة التصويت من أجل معرفة الاسباب الكامنة وراء تنامي هذه الظاهرة في كل الدول دون استثناء ، حيث تصنف الظاهرة الى : العازفون الملتزمون ، والعازفون غير الملتزمون.

أ- العازفون غير الملتزمون : يمثلون الأغلبية وتتضمن هذه المجموعة العاطلين عن العمل والعمال، التجار الصغار ، النساء العاملات

في المصانع التقليدية ، سكان الريف ،.....الخ هؤلاء يفقدون ثقتهم في النخبة الحاكمة وفي المؤسسات السياسية مما يسبب استياء جماعي(désaffection) بسبب ارتباط التصويت بما سيحقق لهم من منافع اقتصادية.

ب- العازفون الملتزمون :هم من يتابعون ويهتمون بالسياسة والانتخابات ،إلا أنهم يعتبرون أنهم ما يسمى بالمسلسل الديمقراطي نوعا من الخداع[24].

لقد تنامت ظاهرة الممانعة في الانتخابات المغربية ، حيث يرى البعض أن العزوف يعني مقاطعة السياسيين لا مقاطعة السياسة، ويعني مقاطعة الشروط الانتخابية لا مقاطعة مبدأ الانتخاب ورفض ممارسة الأحزاب وليس التعددية الحزبية ،في المغرب نسجل نسبة التراجع في التصويت من 75% سنة 1993 ،58.3% سنة 1997 ، 52% سنة 2002. 37% سنة 2007.

بينما يرى البعض أن هناك أنواع أخرى من الامتناع عن التصويت الذي يختلف عن التصويت الاحتجاجي الذي يصوت فيه الناخب بصوت غير صحيح ويمكن التمييز بين نوعين من الامتناع : الامتناع النظمي / النسقي بسبب اللامبالاة السياسية- الامتناع بسبب مضمون وطرق الانتخابات أي علاقة السلوك الانتخابي بما يعرضه البرنامج السياسي ويفسره البعض بسبب أزمة الثقة وكذلك أزمة التمثيلية .حيث يذهب Anthony Downs الى تفسيرها بقوله أنها تعود الى حسابات الكلفة والعائد بالنسبة للناخب بمعنى أن المنتخب يعي أنه لا يؤثر بصوته في تغيير مجريات الأمر أن التنقل لمراكز الانتخاب هو في الاصل مضيعة للوقت أمام مصالحه الشخصية ، كما يفسرها أنها مرتبط بالاندماج الاجتماعي للفيئات الضعيفة التي تطمح الى الحصول على قيم اجتماعية واقتصادية بعد الانتخابات ، من جهة أخرى يرجع كل من Celine Broconnie et Jêrom-yves dormagen ظاهرة العزوف عن التصويت، في دراسة ميدانية بسان دونيس الفرنسية ، بسبب – البعد الجغرافي(المتعلق بالتنقل) –البعد الاجتماعي، كانخفاض الرابط الاجتماعي (البطالة الجماعية، العمل المؤقت ، التفكك الاسري...)–البعد السياسي (أزمة مناظلين ، عدم وجود تأطير وتكوين سياسي، نقص الارتباط بين اليمين واليسار) –البعد الحضاري .[25]

كما يفسرها كل من Anne Muxel ، Jaffré Jeromme الى أنها تعزى الى ، - ممانعة خارج اللعبة السياسية – وممانعة داخل اللعبة السياسية[26] وكلاهما مرتبطان الفائدة التي يجنيها المواطن من العملية الانتخابية.لقد لاحظ معظم المحللين تنامي ظاهرة الممانعة الانتخابية بسبب فقدان الثقة واستعمالها كعقاب لهؤلاء الساسة الذين يقدمون خطابات مزدوجة للمواطن المنتخب ، ففي فرنسا يصفها الكاتبان Bruno cautres,Nanno Mayer بالزلزال الذي هز كيان النظام

السياسي الفرنسي[27].كما اجرى الباحثان استطلاع للرأي العام حول موضوع ثقة المواطن الفرنسي في بعض من مؤسسات السياسية عن طريق مقارنة بين فترتين وهما 2009 و 2012 فكانت الاجابات وفق الجدول التالي[28]:

المؤسسة /السنة	2009	2012
الاتحاد الاروبي	%42	%33
المجلس العام	%56	%44
المجلس الجهوي	%58	%45
المجلس البلدي	%66	%56
المنظمة العالمية للتجارة	%26	%24
الحكومة	%32	%26
المجلس الشعبي الوطني	%38	%28
رئاسة الجمهورية	%33	%31

حسب الجدول نلاحظ انخفاض في نسب الثقة بين كل مؤسسة وأخرى بسبب الارتباط الحياتي للمواطن بها والتي لم يجد فيها ما تم وعده به.

كما أجاب 83% من الفرنسيين يعتقدوون أن المسؤولين السياسيين لا يهتمون بانشغالاتهم وأن 85% يعتقدون بأن مقترحاتهم لا تؤخذ بعين الجدية.لهذه الاسباب تم تفسير العزوف الانتخابي بسبب نقص الثقة في المترشحين.كما يلاحظ نفس النتائج تم التوصل اليها في استطلاع للرأي العام في كندا لمجموع من الشباب حول مشاركتهم السياسية، فكان أن 70% يعتقدون أن الاحزاب السياسية لا تمثل الا نفسها ومصالحها وأن 70% يرفضون الانخراط مستقبلا في ايي حزب سياسي، بينما يفضل 75% تخصيص وقتهم للقضايا الانسانية.[29]في الجزائر تقاسم كمثيلاتها نفس الظاهرة حيث بالرغم من أن النظام السياسي استطاع أن يطرح ترسانة من القوانين الاصبلاحية الهادفة للتغيير بينما لم يغير منطقه الوظيفي[30].

المشاركة في الانتخاب	1990	1991	1995	1997	1999	2002	2004	2007
الرئاسية	-	-	%75	-	%60.2	-	%57	-
التشريعية	-	%59	-	%65	-	%46.1	-	%35.5
الولائية	%62.7	-	-	%62.2	-	%43.2	-	%43
البلدية	%62.7	-	-	%62	-	%43.9	-	%44

وترجع الكاتبة ظاهرة العزوف الى ثلاثة أسباب :

1. أن النظام القانوني الانتخابي يشجع على العزوف بفعل الثغرات والغموض الذي يكتنفه.
2. العروض في البرامج السياسية غير المقنعة والتي تتأسس على الديماغوجية .
3. العوامل المحيطة بظروف الانتخاب .

الخاتمة:

ارتبط مفهوم الديمقراطية في العالم النامي بالبرامج والسياسات التنمية التي تقدمها المؤسسات السياسية ذات الصلاحية الكاملة للتصرف في الموارد والمقدرات المالية والمادية للمواطنين ، ولعل مستويات الوعي والتنشئة التي تعيشها الجزائر في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، لا تجعل تصرفات الدولة من خلال جهازها البيروقراطي ، بعيدا عن أي رقابة من قبل المواطنين بالرغم من غياب الوسائل الشرعية للرقابة الخارجية والتي قوضتها القوانين بفعل القدرة البيروقراطية التي تأبى التصرف في الشفافية. ومن خلال هذا المقال الذي حاول تحليل العلاقة بين مؤشر البيروقراطية كسلطة تغيرية تمثل السلطة المركزية وكذا ظاهرة الفساد التي جعلت الجزائر في مقدمة الترتيب للدول الفاسدة ، بفعل عدم التحكم في الوسائل الرقابية للمخزون المالي ، كل هذا أثر مباشرة في تخفيض مستوى الثقة لدى المواطنين وكانت النتيجة أن معدلات المشاركة الانتخابية في تناقص وأيضا أن النظام الديمقراطي في ذاته مغلق ،بحيث لا يمكن سحب الثقة من المنتخب في عضوية المجالس إلا بعد انتهاء العهدة القانونية ولا يمكن محاسبته خلال ذلك.وعليه فالفرضية صحيحة والمتغيرين "الفساد والبيروقراطية "مؤشرين يؤثران على التنمية الديمقراطية ولعل ذلك سيؤدي إلى إما : 1- الرجوع الى حالة الفوضى السياسية في ظل تناقص الثروة 2- الديمقراطية الاصطناعية والتي تتخللها لعب أدوار سياسية دون وجود فاعلية حقيقية في إطار المصلحة الوطنية.

الهوامش

[1] poltical developement and political decay.samuel Phuntington.world politics vol 17 ,n.3 apr.1965,386-430

[2] س.ن.ايزنستاين ، تناقضات الديمقراطية :أوجه الضعف والاستمرارية والتغيير،ترجمة مها بكر،مصر : مركز الاهرام للترجمة والنشر،2002 ، ص،89-91

[3] Antoine Berort ,Pour une démocratie participative,press de science ;Paris ;2014.p02

[4] Jean-Pierre Oliver de sardon'',Etat,Bureacratie,Gouvernance;Afrique de l'ouest francophone''politique Africaine,2004/4 n 96.p139-169.

[5] David Graeber « la démocratie des interstice » Revue de MAUSS,n° 26-2005/02 p 41.89.

[6] أنظر أيضا .د.محمد عابد الجابري الذي يؤكد في كتابه أنه برغم من أن الكلمة يونانية إلا أن الناس لم يكونوا ينظرون اليها أنها الحكم الافضل والامثل، بل كانوا يعتبرونها قرينة الفوضىأو ينتهي الى الفوضى، بل قام بترجمتها الفارابي الى الحكم الجماعي أو المدينة الجماعية.....ويضيف أن أفلاطون لم تكن الديمقراطية هدفا في ذاتها بل كان المراد جعلها آلية لتحقيق العدالة .د.محمد عابد الجابري ،قضايا في الفكر المعاصر ، لبنان ، مركز الدراسات الوحدة العربية ،1979 ،ص 81.

[7] Op.cit.P05

[8] د.ثناء فؤاد عبدالله ، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي " علاقات التفاعل والصراع" ط 1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2001 ص 140.

[9] نفس المرجع ص 142

[10] نفس المرجع ص 180.

[11] Melena Nchkouva,Tatiana Kostadinova « The effectivness of Administrative reforme in new Democracies »USA , PAR ,vol 72/3 , 2012 , 324-333.

[12] Mohamed cherkaoui, Le paradoxe des consrquences :Essai sur une theoré Weberienne des effts inattendus et voulus des ations ,Geneve ;librairie DROZ ,Paris 2006 p 132.

[13] د.فيرل هيدي ، الادارة العامة منظور مقارن ،ترجمة محمد قاسم القريوتي ، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.1983 ص 205.

أ.د. طاشمة بومدين " الوسع البيروقراطي –الحلقة المفقودة في عملية التنمية في الوطن العربي" دفاتر السياسة والقانون ،جك

[14]حقوق والعلوم اسياسيو ،ورقلة ع 07 ،2012 ص.03

[15] Elia Amstrong .integrity , Transparency and Accountabality in Public Administration recent trends , Regional and internnationnal developement and emerging issue.Econnomic and social UN Affaire.august 2005.

[16] بوزيد السايح " تعزيز الساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية" جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، مجلة الباحث ع.2012/10 .ص 65.

[17] Darrin Bakkour « un essai de definition du concept de gouvernance ».étude et synthèse.monp.france ES n° 2013/05.p 05

[18]مقارنة بسيطة بين فترة حكم الرئيس هواري بومدين والرئيس عبدالعزيز بوتفليقة ، أنهما اتفقا على مبدأ واحد ألا وهو الارتقاء بمستوى معيشة المواطن الجزائري الى أعلى المراتب بما يضاهي أمم أخرى ، بدليل المبالغ المالية الكبرى التي تم تخصيصها في مجالات التنمية الشاملة وتطبيق كل مقاربات التنمية ، منها مقاربة الدفعة القوية. روزنشتاين رودان" ونظرية التنمية المتوازنة(نظرية نيركس) ونظرية النمو غير المتوازن ("هيرشمان) وأيضا نظرية التنمية القطبية("فرانسوا بيرو) ، فلا أحد يشكك في أن الرئيسان كان المواطن محور اهتمام رئيسي في تكريس حقوقه المشروعة دون أن نركز على آليات إدارة السلطة ، لكن لعدم توفر البناء الاستراتيجي للمشاريع وفقدان التكامل والانسجام القطاعي والمؤسسي ، لم تتحقق ديمومة التمنية وتعاضدها في اتجاه يهيئ لبرامج تنموية أخرى لان السبب الرئيسي هو عدم التركيز على صناعة الانسان بل على حاجات الانسان. **للاطلاع أكثر :** د.حسن بهلول محمد بلقاسم ،الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي مثال الجزائر، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1990.

[19] تم اكتشاف عدة تجاوزات وخروقات قانونية من قبل وزارة الأشغال العمومية التى اودعت شكوى ضد مدير المشاريع الجديدة السابق لدى الوكالة الوطنية للطريق السريع بعد اكتشاف تقديم رشاوى من قبل الشركات الأجنبية لبعض المسؤولين بالوزارة للحصول على المشروع والذي منح في 2006 للمجمع الصيني "سيتيك سي أر سي سي"- بغلاف مالي قدره 6 ملايير دولار.. يوجد من بين المتهمين الذين تم إخضاعهم للمحاكمة سبعة شركات ومجمعات أجنبية (صينية وسويسرية ويابانية وبرتغالية وكندية) والتي وجهت لهم تهم "قيادة جمعية أشرار واستغلال النفوذ والرشوة وتبييض الأموال

[20]وبدأت بوادر سقوط مجموعة الخليفة سنة2002 عندما اتخذت السلطات الجزائرية قرارا بتجميد عمليات الخليفة بنك إثر اكتشاف اختلاسات.وترسخت هذه الحقيقة بعد أن أوقفت عناصر الأمن الجزائري سنة 2003 الذراع الأيمن للخليفة ومرافقيه في مطار هواري بومدين وهما يحاولان الهروب بحوالي 2 مليون يورو.

حيث يستمد قوته من طريقة انتخابه عن طريق البرلمان ، (Ombudsman) يسمى لدا الدول السكوندينافية بنظام الامبودسمان

[21] بينما في الدول التي يتم تعيينه فيها فإن الهيئة توصف بضعف مهامها أمام الجهاز التنفيذي.

[22] Guy.B.peters et John pierre. « Gouvernance without gouvernement : Rethinking public administration » journal of public administration research and theory , vol 8 n 2 april 1998 pp 223-243.

[23] IBID P03.

[24] د.فاطمة عثمان ، ود.إدريسي لكريني" إشكالية العزوف السياسي في المغرب: الانتخابات التشريعية نموذجا" مجلة الديمقراطية، العدد 33 2012.

[25] Sophie Duchesne « La democratie de l'obstention, C Celine Broconnie et Jêrom-yves dormagen ,ParisFallio Gallimar 2007 », Revue internationale de politique comparée. https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-01045084/document 2008/4 - Vol. 152017./01/24 .

[26]. François Héran, « Typologie de l'obstention en France » ,Monde internationnale ,24/01/2004.

[27] Bruno cautres,Nanno Mayer .le nouveau désordre électoral Les leçons du 21 avril 2002 ,presses de sciences po.2004.p.17

[28] Thomas Wieder « la défiance des francais envers la politique attend un niveau record » le mond 15/01/2013.

[29].Valerie-Anne Maheo-cahier 27 juin vol 4 n1 hiver printemps 2008.p55

[30] Louisa Driss Hamadoche « l'abstention en Algerie : un mode de contestation politique »l »année de Maghreb, v 1 ,2009.p 263-273